

# اصل الحكم المخوف به بكتابة الضبط

بالمحكمة الابتدائية بتيزنيت

باسم جلالة الملك وحسب القانون

محكمة الاستئناف بطنجة

للمحكمة الابتدائية بتيزنيت

ملف التعديل

عدد 1101/85/2020

حكم عدد 76/2020

بتاريخ 05/13/2020

نحن ادريس بحسي رئيس المحكمة الابتدائية بتيزنيت بصفتنا قاضيا للمستعجلات، وبمساعدة السيدة فاطمة مبيو كاتبة الضبط، أصدرنا بتاريخ 13 مايو 2020 الأمر الاتي نصه ، بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة.

وبين ، الجريدة الالكترونية "السيد" شخص ممثلا القانوني السيد [REDACTED] كائن بدوار اد اوفقيه جماعة الرخدة، اقليم تيزنيت.

بين جهة اخرى

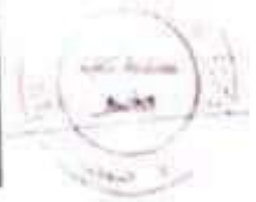
## الوقائيم

19

نسخة خاصة بالملف ولا تصام لتغير

بناء على الطلب الاستعجالي الذي تقدم به السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة والمسجل بكتابة الضبط بتاريخ 2020/04/22 والمطعنى من أداء الرسم القضائي طبقا للقانون عرض من خلاله أن ان المدعى عليها تشتغل في ميدان الصحافة الالكترونية دون توفرها على تصريح بالنشر طبقا للمواد 21-22-24 و72 من القانون رقم 13.88 المتعلق بالصحافة والنشر وأنه نتيجة لذلك تمت متابعة المسؤول عنها من أجل نشر أخبار زائفة و وقائع غير صحيحة بواسطة وسيلة الالكترونية وعدم التصريح بنشر صحيفة الكترونية موضوع الملف الجنحي العادي عدد 2102/937/2020 ونظرا إلى أن المدعى عليها لازالت تنشط في الميدان الصحفي دون ملائمة وضعيتها مع ما يستوجبه القانون المذكور و دون اعتبار لمقتضياته وتعمل على نشر مواد إعلامية عبر شبكة الانترنت حسب الثابت من خلال المستخرج الاعلامي المدلى به رفقة الطلب، فإنه يلتمس ، الحكم بحجب الموقع الالكتروني للجريدة الالكترونية المدعى عليها مع شمول الحكم بالفقار المعجل وبتمويلها الصائر، وعزز طلبه بصورة لاصك المتابعة و مستخرج من مواد إعلامية وصورة لمحضر الضابطة القضائية عدد 105 بتاريخ 2020/4/7. فادرجت القضية بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2020/04/22 ثم بجملة 2020/4/29 والتي حضرها المسؤول عن المدعى عليها وأكد انه اوقف نشاطه الاعلامي منذ عشرة ايام وان الأمر مجرد صفحة فايسبوكية غير خاضعة للقانون اعلاه فنقرر حجزها للتأمل والنطق بالحكم لجلسة 2020/05/06 مددت إلى 2020/5/13.

2020/05/06



### ويهد التأمل مسبقا للقانون

حيث إن الدعوى المنظورة تستند إلى مقتضيات المادة 20 من القانون رقم 88-13 المتعلق بالصحافة والنشر، وهو نص خاص، اسند المشرع بمقتضاه، لقاضي المستعجلات اختصاص النظر في طلبات حجب مواقع الصحف الالكترونية، التي لم تلامس وضعيتها القانونية مع مقتضيات القانون المذكور، والنازلة المعروضة تهدف في جوهرها إلى إعمال الجزء القانوني المنصوص عليه في المادة السالف ذكرها، بحجب الموقع الالكتروني للجريدة المدعى عليها ولذلك يتعين النظر فيها، باعتبار تلك الأحكام . ومادام أن مفاط اختصاص القضاء الاستعجالي بصفة عامة ، رمين بالبت في الإجراءات الوقفية التحفظية التي لا تمس بجوهر الحق، واتخاذ الاجراء الذي يتناسب والحالة المعروضة عليه انسجاما مع طبيعة وضوع الظروف المنسفة لحالة الاستعجال والمصلحة الواجب حمايتها . وكان الثابت من خلال استقراء وثائق الملف أن الأمر في النازلة ، يتعلق بحساب خاص ، مفتوح على صفحات الفيس بوك والذي يشكل من حيث طبيعته وطريقة عمله منصة ومساحة لتبادل الأفكار والآراء ونشر المقالات ، وأن هذه الاخيرة حتى ولو كانت تكتسي صبغة إعلامية ، فذلك لا يغير من نظامها القانوني طالما أن العبارة في تطبيق أحكام القانون 88-13 ليست بمحتويات المنشورات وإنما بالوعاء الذي أفرغت فيه والذي يتعين أن يتخذ وصف جريدة او مطبوع وفقا لمقتضيات البند الثاني من المادة الثانية من القانون السالف ذكره وهو أمر منتف في النازلة . مما يجعل الطلب على حالته الراهنة ممتقرا للمزيد القانوني اللازم لصحته ويتعين لذلك رفضه.

وتطبقا للفصلين 1 و 32 وما يليهما و149 من قانون المسطرة المدنية والمادتين 2-

20 من القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

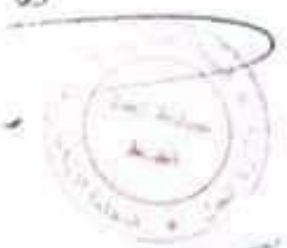
### لهذه الأسباب

نصرح برفض الطلب .

بهذا صدر الحكم وتلي في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت العينة مكونة من

كاتبه الضم

19  
 2021  
 قاضي المستعجلات  
 10 ص 9



أشادة بشهد رئيس محكمة  
 كتابه الضم  
 الموقع من طرف محامي والكاتب

محمد إدريس جاسم  
 Mohamed Idriss JAMA